

الشرح

خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته، وهذا ما دل عليه القرآن، قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: 11]. فهذا ردٌّ على المُمَثِّلَةِ المُشَبَّهِة.

فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوقين فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق فهو نظير النصارى في كفرهم.

وكذلك من عَطَّلَ صفات الخالق توهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يُوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً، بل لا يوجد إلا معيناً مختصاً.

وهذه الأسماء إذا سُمي الله بها كان مسماها مُعَيَّناً مختصاً به.

فإذا سُمِّي بها العبد كان مُسَمَّاهَا مختصاً به.

فوجود الله وحياته لا يُشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟

وبهذا ومثله يتبين لك أنَّ المُشَبَّهَةَ أَخَذُوا هذا المعنى فزادوا فيه على الحقِّ فَضَلُّوا.

وأنَّ المعطلة أَخَذُوا نفي الماثلة بوجهٍ من الوجوه، وزادوا فيه على الحق حتى ضَلُّوا.

وَأَنَّ كِتَابَ اللَّهِ دَلٌّ عَلَى الْحَقِّ الْمَحْضِ الَّذِي تَعْقِلُهُ الْعُقُولُ السَّلِيمَةُ الصَّحِيحَةُ،
وَهُوَ الْحَقُّ الْمَعْتَدِلُ الَّذِي لَا انْحِرَافَ فِيهِ (1).

وبعد إثباتنا لصفات الله تعالى علينا فقط أن نقطع الطمع عن إدراك كيفية
اتصافه سبحانه بهذه الصفات، ويتم ذلك بما يلي:

أولاً: إن الله لم يُطْلِعِ الخلق على ذاته، ولم يُكَلِّفْهم معرفة ذاته.

لم يشأ الله عز وجل أن يجعل للعباد من سبيل إلى معرفة كيفية وكُنْه صفاته،
فقد سَدَّ سبحانه الطرق الموصلة إلى ذلك، فهو من جهة لم يُطْلِعِ الخلق على ذاته،
فهذا باب مَوْصُودٌ إلى قيام الساعة كما جاء في الحديث: **«تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ
مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَمُوتَ»** (2).

ومن جهة ثانية لم يخبرنا الله عز وجل بكيفية وكُنْه صفاته في كتابه، أو على
لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، فما وردت به النصوص إنما هو إثبات وجود
لتلك الصفات لا إثبات كيفية.

ومن جهة ثالثة فَإِنَّ اللَّهَ لم يُكَلِّفِ العباد معرفة كيفية صفاته، ولم يتعبد لهم بذلك
ولا أرادهم منهم، بل قَصَّرَهم على الإيمان بما أخبرهم به، فالواجب عليهم أن يؤمنوا
بالإيمان الصحيح بما كلفوا به، وأن لا يتجاوزوا حدود ذلك.

(1) «شرح الطحاوية» (ص 104) بتصرف.

(2) أخرجه مسلم في كتاب (الفتن)، باب (ذكر ابن صياد)، حَدِيث (169).